

المؤامرة التي لم تسقط إمبراطورية إنترا

اللبناني يفرض نسبة 25% كحد أدنى، لتلبية العمليات اليومية. لذا كان إنترا على حافة الهاوية، وسقوطه مسألة وقت، من دون الحاجة لمؤامرة، وهذا ما حصل بعد رفع سعر الفائدة في أوروبا والولايات المتحدة. بحيث انتهى مشروع بيدس الرئيس، أي لعب دور الوسيط بين إمارات النفط والأسواق المالية الغربية. كان المدعون العرب حجر الزاوية في استراتيجية بيدس العالمية. مع ارتفاع

إنترا آليات ضرورية تعتمد على عادة المؤسسات المصرفية العريقة لتحفظ استقرار البنك، لتمنع الهزات ولتعويمه في أقصى الظروف. من تلك الآليات الاحتفاظ باحتياط من العملات، وبنسبة ودائع صحية، ضبط سياسات القروض والتحفيز عن الاستثمار خارج إطار استثمارات المصرف. أثبتت التحقيقات أن البنك، ولعدة فترات، لم يحتفظ بأكثر من نسبة 5% سيولة، بينما القانون

طلب يوسف بيدس من رئيس الجمهورية آنذاك، شارل حلو، دعمه لنيل قرض من مصرف لبنان، لمنع أزمة سيولة أصبحت متوقعة. ماطل رئيس الجمهورية، ورفضت الحكومة، وعمل مصرف لبنان على تشويه صورة «إنترا»، عبر الترويج أن البنك على حافة الإفلاس. بالتوازي كانت النخبة الحاكمة، المعادية لبيدس، تبث إشاعات إفلاس «بنك إنترا» وتدعو المدعين إلى سحب ودائعهم. رغم أن الوثائق أظهرت البنك في حالة جيدة تنقصه فقط السيولة الموقته، أما الحكومة فلم ترفض إقراض «إنترا» فحسب لتلافي الإنهيار، بل رفضت الاستماع لمحامي البنك.

منذ بداية الأزمة هدفت الحكومة إلى وضع يدها على إمبراطورية «إنترا»، ليس بهدف النزع العام، بل لتحقيق مصالح النخب الحاكمة بتقاسم هذه الإمبراطورية. لم تدخر حكومة عبد الله اليافي (كذلك حكومة رشيد كرامي) جهداً لذلك، من التهيب، إلى التزوير، إلى الاعتقالات. استخدمت مختلف الوسائل بهدف تحطيم يوسف بيدس، وتقاسم إمبراطوريته.

في مطلع تشرين الأول، سحب بعض المصارف، الوطنية والأجنبية، ودائعها من «بنك إنترا»، تبعها صغار المدعين الذين انتابهم الذعر. بدأت السحوبات بطيء، ثم تحولت إلى تظاهرات أمام فروع «إنترا» في لبنان والخارج. ما هي إلا أيام حتى أغلق «إنترا» أبوابه، وأعلن إفلاسه لاحقاً. مقارنة لا مؤامراتية

بالرغم من سعي الباحث الدؤوب لإثبات أن انهيار «بنك إنترا»، وتحطيم عبقرية بيدس، كانا نتاج مؤامرة كونية تقف وراءها السياسات «النيوليبرالية» الأميركية، والنخب المحلية الفاسدة، إلا أنه قدّم بنفسه مقارنة تفسر الانهيار بأسبابه الواضحة، وبشكل واقعي ينقض فكرة المؤامرة.

في عام 1964 اكتشف فريق من الخبراء، مكلف بإعداد مشروع إصلاح إمبراطورية إنترا، أن «إدارة إنترا» كانت بدائية، ومبنيّة كيفما اتفق من المعالجات الآنية، وفق قرارات بيدس. كانت المجازفات بالودائع والرأسمال من سمات البنك، فقط لأن فرصاً ظهرت، أو لأن بيدس أراد الاستثمار. «استندت إمبراطورية إنترا إلى نجاح أو سقوط رجل واحد، هو يوسف بيدس. إذ افتقدت

فادي يونس*

في كتابه «يوسف بيدس وإمبراطورية إنترا» (دار النهار 2014) يعتبر كمال ديب أن يوسف بيدس، وإمبراطورية «إنترا»، كانا ضحايا الهجمة «النيوليبرالية» التي قادتها الولايات المتحدة في المنطقة العربية، لضرب الرأسمال الوطني، ومنع بيدس من «البننة» الاقتصاد. على الرغم من أن «النيوليبرالية» حينها، أي في عام 1966، كانت حبيسة النقاشات الجامعية. فأول «إصلاح» اقتصادي «نيوليبرالي» حصل في التشيلي عام 1973، أي بعد 7 سنوات على سقوط إمبراطورية إنترا.

صعود وسقوط إمبراطورية إنترا كانت البداية في بيروت، عام 1951، عندما أطلق يوسف بيدس، مع شركاء له «بنك إنترا» برأسمال بلغ مليوني ليرة لبنانية. خلال الستينيات ضاعف «إنترا» رسمته ثلاث مرات، من 6,4 مليون ليرة إلى 20 مليون ليرة. وأصبح للمصرف فروع في كل أنحاء لبنان، وفي العديد من البلدان العربية والأجنبية. كذلك افتتح بيدس مؤسسات مصرفية، وشركات استثمار في العديد من البلدان.

في بداية عام 1966 كان «بنك إنترا» ومتفرداته، في أوج النجاح، تجاوزت موازنته خمسة أضعاف موازنة الدولة اللبنانية. وكان أكبر مصرف من بين 99 مصرفاً، يستحوذ على 40% من مجمل ودائع القطاع المصرفي اللبناني. بلغت نسبة احتياطه، وقيمة موجوداته، 56% من النظام المصرفي اللبناني، يفوق ثاني أكبر مصرف في لبنان بمقدار 11 ضعفاً. من الناحية السياسية، يقصد ثلث نواب المجلس النيابي «بنك إنترا» نهاية كل شهر ليقبضوا المال، وكان للبنك خمسة وزراء في مجلس الوزراء.

في 15 أيلول عام 1966 خُصص تقرير «باركر» (الذي أعد بتكليف من مجلس إدارة إنترا) إلى أن «بنك إنترا» يواجه مشكلة سيولة مستعصية. كانت نسبة السيولة 3,5% وهي نسبة متدنية، غير مسموح بها في أوروبا والولايات المتحدة. لاحظ التقرير أن سحب الزبائن قد أصبحت يومية، وحثر أن هذه المعلومات كافية لإلحاق أكبر أذى بـ «إنترا»، إذا ما سُرّبت إلى الرأي العام. ببساطة، شكّلت استثمارات «إنترا» الطويلة الأمد، التي يصعب تسيلها بسرعة، سبب بلوغه حافة الهاوية.



هدفت الحكومة إلى وضع يدها على إمبراطورية «إنترا»، بل لتحقيق مصالح النخب الحاكمة (ارشييف)

الخبير
al-akhbar

رئيس التحرير -
المدير المسؤول -
ابراهيم الامين

نائب رئيس التحرير -
بيار ابي صعب

مديرا التحرير -
إيلي شلهوب -
وفيف قاصص

مجلس التحرير -
محمد زبيب -
حسن عليف -
إيلي حنا -
امك الاندي -
شرك كرم

صادرة عن شركة -
اخبار بيروت

المكاتب بيروت -
فردان - شارع جونان -
سنتر كورنورد -
الطابق السادس -
تلفاكس: -
01759500 -
01759597 -
ص. ب 5963/113

الإعلانات -
الوكيل الصحفي -
ads@al-akhbar.com -
01/759500

التوزيع -
شركة اللواتك -
15-14/666314 - 01 -
03 / 828381

الموقع الإلكتروني -
www.al-akhbar.com

صفحات التواصل



/AlakhbarNews



@AlakhbarNews



/alakhbarnews-paper

الانتخابات المبكرة في تركيا ومصير أردوغان

شروط حزب «الحركة القومية». لكن جرى الابتعاد عن الائتلاف معه أيضاً. وبالرغم من إصرار المسؤولين الحكوميين على أنهم ليسوا ضد الأكراد، بل همهم هو مقاتلة إرهاب حزب «العمال الكردستاني»، إلا أن دوامة العنف بدأت تخرج عن السيطرة، والاستمرار في مد الحريق ستكون له عواقب اجتماعية عميقة.

لا يبدو أن صراع أردوغان، في انتخابات الأول من نوفمبر، سيكون مع حزب «الحركة القومية» أو حزب «الشعب الجمهوري» الذي يتمتع بكنلة ثابتة، بل معركته ستكون مع حزب «الشعوب الديمقراطي»، وهذا ما سيحدد مال سلطته. هو يعتقد أن الاضطرابات تخدم مصالحه السياسية، فقد أعلن استحالة استكمال عملية السلام مع الأكراد، في ظل الوضع الراهن، رغم دعوة الاتحاد الأوروبي وواشنطن إلى عدم ضرب هذه العملية، وحاول الإيحاء بأن اتفاقاً ما جرى بينه وبين الأميركيين، سيدفع ثمنه الأكراد.

الاقتصادية. زج بأعداد من اليساريين المعتدلين، والمتطرفين، والأحزاب الشبابية الكردية، في السجن، وانهم حزب «الشعوب الديمقراطي» بأنه الوجه السياسي لحزب «العمال الكردستاني»، في الوقت الذي لم يتم فيه القبض سوى على 100 عنصر يشتبه في انتمائهم إلى «داعش».

رمت خطة أردوغان إلى إضعاف قوة حزب «الشعوب الديمقراطي»، ويراهن اليوم على خسارة حزب «الشعوب الديمقراطي» إذا لم يستطع الوصول إلى عتبة الـ 10%، بحيث ستجبر هذه النسبة لحزب «العدالة والتنمية». من أجل ذلك ذهب إلى انتقاد من صوتوا لحزب «الشعوب الديمقراطي»، واعتبره حزباً فاشلاً بسبب عدم فهمه لعملية السلام مع الأكراد، التي تعني ضرورة الابتعاد عن حزب «العمال الكردستاني».

بدت فكرة تجميد عملية السلام مع الأكراد في البداية كأنها استجابة لشروط من

نجاح، لا سيما أن أردوغان لم يسمح له بذلك، لكونه كان يخشى أي احتمال تحالف بعد تقديم حزب «الشعب الجمهوري» تنازلات تحسب له من أجل إنجاز عملية الائتلاف. قرار أردوغان بالعودة إلى انتخابات مبكرة، أتى عشية انتهاء فرز النتائج في 8 حزيران. ماطل حتى انقضاء فترة الـ 45 يوماً، التي أقرها الدستور من أجل تأليف الحكومة. تجاوز الدستور الذي يحتم عليه إعطاء حزب «الشعب الجمهوري» فرصة لتأليف حكومة. بدت اللعبة واضحة بعد أن استعملت فيها كل الأساليب الإعلامية والعسكرية والأمنية، لإظهار الحكومة التركية وكأنها تواجه انفصالياً، وحكماً ذاتياً كردياً، ما قد يكسبه أصوات القوميين الأتراك ضد الأكراد. لكن المناطق الكردية تحولت إلى دشم تسد الطريق بوجه الجيش، ما وضع تركيا، برمتها، في حال هلع من عودة الوضع الأمني إلى التوتر، بعدما تراجع سعر الليرة التركية، إضافة إلى جمود الحركة

هدى زرق*

بعد انقلابه على الانتخابات البرلمانية، التي جرت في 7 حزيران، وإعلان الحرب على حزب «العمال الكردستاني» وتجميد عملية السلام، احتدم الصراع بين الطرفين، وبدا أن تركيا تعود إلى فترة التسعينيات التي شهدت صراعاً عسكرياً أودى بحياة أعداد كبيرة من الطرفين.

أنت هذه الحملة في ظل قرار أردوغان فتح قاعدة «انجريك» إضافة إلى قواعد أخرى للأميركيين، بعد إذعانه لقرار قتل داعش، إلى جانب قوات التحالف، بعد تسعة أشهر من المفاوضات مع الأميركيين. أيقن أردوغان، بعد خسارة مشروعه الرئاسي، وخسارة حزب العدالة والتنمية حقه في تأليف الحكومة منفرداً، بأن عليه التوجه للداخل، من أجل استعادة سلطته. تحرك سريعاً، وأوحى أنه بدأ محادثات من أجل الائتلاف مع حزب «الشعب الجمهوري»، وإخراج مسرحية، لعبها داوود أوغلو دون